



إيران - المقاومة في لبنان؛ شراكة في التأسيس، الأثمان والانتصارات

بمواجهة إسرائيل. المقاومة من معادلات الردع الإقليمي في مواجهة إسرائيل. وتجلس خلال السجلات الحادة التي سادت الساحة الإسرائيلية قبل الاتفاق النووي (تموز ٢٠١٥)، بين جزء من المستوى السياسي، على رأسه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزير الأمن إيهود باراك الداعي في حينه إلى استهداف المنشآت النووية الإيرانية، وبين المؤسسة العسكرية والإستخبارية التي كانت ترفض بشدة هذا الخيار، استناداً إلى أمور عدة، من ضمنها الرد الصاروخي لحزب الله الذي سيطر العمق الاستراتيجي لإسرائيل، إضافة إلى الرد الإيراني الذي يشمل المصالح الأمريكية في المنطقة.

تتميز العلاقة بين أطراف محور المقاومة بالترابط الوثيق، كل من موقعه، وبحسب ظروفه. ويستند هذا الترابط إلى وحدة الخيارات الاستراتيجية في الصراع مع إسرائيل، وإلى التهديدات المشتركة، فضلاً عن عوامل جغرافية وسياسية أخرى. من هنا، تتجمل قوة أو انتصار أي طرف من أطراف هذا المحور تعزيزاً لموقع وقوة دعمها المباشر للمقاومة ضد الاحتلال الأميركي للعراق، في الوقت الذي كانت فيه القوات الأميركية تطوق إيران من ثلاث جهات: الجنوب والشرق والغرب، وفي ظل إدارة أميركية عدوانية (جورج بوش ومن بعده باراك أوباما). المفهوم نفسه ينسحب على المحطات التالية في المواجهة، وصولاً إلى سوريا ودعم المقاومة في لبنان وفلسطين... ولا فإن السؤال الذي يفرض نفسه دوماً، أنه في ظل التفاوت الهائل في القدرات العسكرية والتكنولوجية لمصلحة المعسكر الغربي، على رأسه الولايات المتحدة، لماذا لم تبادر الأخيرة طوال مراحل الصراع السابقة إلى الضغط عسكرياً على إيران مقابل تخليها عن خياراتها الإقليمية والاستراتيجية... المقاومة في لبنان ودعم سوريا، ومن أجل تحريض الشعب الإيراني على نظامه، وما الرسائل التي وجهتها الجمهورية الإسلامية في مواجهة أي محاولة لمنعها من تصدير نفطها، إلا لنقتها بقدراتها الرادعة، وعرفت بها بحضرة القوي التي وعى وحسابات البنتاغون الأكثر خبرة بعناصر القوة الإيرانية وتنوعها، ولكونها تملك القدرة والإرادة على فرض معادلات خليجية وإقليمية، في مواجهة أي خيارات عسكرية ضدها.



بمواجهة إسرائيل. المقاومة من معادلات الردع الإقليمي في مواجهة إسرائيل. وتجلس خلال السجلات الحادة التي سادت الساحة الإسرائيلية قبل الاتفاق النووي (تموز ٢٠١٥)، بين جزء من المستوى السياسي، على رأسه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزير الأمن إيهود باراك الداعي في حينه إلى استهداف المنشآت النووية الإيرانية، وبين المؤسسة العسكرية والإستخبارية التي كانت ترفض بشدة هذا الخيار، استناداً إلى أمور عدة، من ضمنها الرد الصاروخي لحزب الله الذي سيطر العمق الاستراتيجي لإسرائيل، إضافة إلى الرد الإيراني الذي يشمل المصالح الأمريكية في المنطقة.

ما قد يبهر لها مثل هذا الخيار، في ذلك الحين، تحت شعار المرحلة إلى حين «التمكين».

شكل انتصار عام ٢٠٠٦ انتصاراً للاستراتيجية التي تنتهجها إيران في مواجهة أعدائها، على رأسهم الولايات المتحدة، وهي استراتيجية شبيهة إلى حد كبير باستراتيجية حزب الله في مواجهة التهديد الإسرائيلي، مع الأخذ بالحسبان الفارق الهائل بين إيران ولبنان على مستوى الجغرافيا والديموغرافيا والإمكانات. وسبق أن حذّر مرشد الجمهورية الإسلامية السيد علي الخامنئي أحد مكاتب القوة التي منحت الجمهورية الإسلامية من ردع الولايات المتحدة، بالرغم من تفوقها العسكري والتكنولوجي الهائل، بالقول «نحن نخوض مع الاستكبار العالمي حرباً غير متكافئة... قد تكون للاستكبار قدرات لا تمتلكها، لكننا نحن أيضاً نتمتع بقدرات لا يمتلكها هو...».

الاستكبار العالمي حرباً غير متكافئة... قد تكون للاستكبار قدرات لا تمتلكها، لكننا نحن أيضاً نتمتع بقدرات لا يمتلكها هو...

الاستكبار العالمي حرباً غير متكافئة... قد تكون للاستكبار قدرات لا تمتلكها، لكننا نحن أيضاً نتمتع بقدرات لا يمتلكها هو... المقاومة في لبنان وفلسطين... ولا فإن السؤال الذي يفرض نفسه دوماً، أنه في ظل التفاوت الهائل في القدرات العسكرية والتكنولوجية لمصلحة المعسكر الغربي، على رأسه الولايات المتحدة، لماذا لم تبادر الأخيرة طوال مراحل الصراع السابقة إلى الضغط عسكرياً على إيران مقابل تخليها عن خياراتها الإقليمية والاستراتيجية... المقاومة في لبنان ودعم سوريا، ومن أجل تحريض الشعب الإيراني على نظامه، وما الرسائل التي وجهتها الجمهورية الإسلامية في مواجهة أي محاولة لمنعها من تصدير نفطها، إلا لنقتها بقدراتها الرادعة، وعرفت بها بحضرة القوي التي وعى وحسابات البنتاغون الأكثر خبرة بعناصر القوة الإيرانية وتنوعها، ولكونها تملك القدرة والإرادة على فرض معادلات خليجية وإقليمية، في مواجهة أي خيارات عسكرية ضدها.

إسرائيل... تجسيد للدولة «الداعشية»؟

ذاتها، وهكذا بالتوازي، قامت «الداعشية» على القاعدة العنصرية ذاتها التي ذهبت في عداها للأخر، كل آخر، حتى للذين من الطينة «الإسلامية»، ذاتها «الإسلامية»؛ مؤسسة معايير من العداة والعدوانية، تتناسب مع أيديولوجيات الكره والبغض والاستبعاد والإقصاء؛ حد التنفن في مبتكرات القتل والإجرام، الهادفة إلى إبادة من يعتبرهم «دواعش». عصرتا العدو الذي ينبغي مقاتلته من دون غيره من الأعداء. المهم أن تؤدي هذه الإباداة إلى الاحتفاظ بسلمة محليها «مقدسة» لا علاقة لها بأي صراع قومي أو إقليمي أو دولي، بقدر ما تسعى إلى توطيد أركان «دولتها الدينية»، حتى ولو أدى الأمر ليكون عناصر التنظيم «داعش» أو بعض نخبه عبيداً في خدمة أسياياة السلطان القائمة ومخابرتها وأجهزتها الأمنية. وليس أدل على هذا الوضع من خدمة العديد من مجاميع «الدواعش» ونخبها، ليس لذاتهم المفتتة، بل ولعدد من الأطراف المشغلة لهم، على رغم تناقضاتها وتعارضاتها المختلفة على امتداد المنطقة والعالم، في ما هم يزهقون أرواح السذج والبسطاء من الناس في عمليات القتل.

أشأت إسرائيل كيانها فوق الأرض الفلسطينية، مسلحة بأساطير دينية خاصة، «اصطفائية»، وقامت هذه الغاية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وبحروب إبادة وتطهير عرقي، ما فتئت تتواصل بأشكال متفاوتة من الشدة والقمع، والحرب المتواصلة ضد الأرض الفلسطينية وأصحابها، طوال عقود وأجيال، من دون أن يمتلك المجتمع السياسي الدولي، الشجاعة أو القدرة على ردع الممارسات الصهيونية، إلى أن نقل أنه نتيجة تواطؤه وشركاته الأمنية والقلمية، المختلة، ونحيازاته الفاضحة لم يرد أن يزجر تلك الممارسات وينقدها بهدف إيقافها عند حد. وما هي إسرائيل وعبر قانونها المسمى «قانون القومية»، تريد نفي كل صلة لها بأي شكل من أشكال الديمقراطية أو الدولة المدنية، وذلك لتأكيد «يهوديتها»، وبأنها دولة «كل يهود العالم»؛ وليس يهود الاستيطان في فلسطين فقط، وفي ذلك تمهيد واضح من تنظيرات «الدولة الداعشية» وأيدولوجياتها الخاصة، ومحاكاة واضحة لأساليب ومسلكتها الفاشية المستجدة عبر العالم، وهي تتراقف مع صعود التيارات الشيعوية القومية الأكثر عنصرية، في أوروبا والولايات المتحدة.

ولئن وجدنا في التشريعات القانونية ذات الطابع «الديستوري» في إسرائيل، عنصرية فاقعة، ومسلكتها «داعشية» تميز وتصطفي بعنصرية أكثر من فاقعة، فإن تشريع «دواعش»، عصرتا، لا يقل «امتيازاً دواعشياً» عن مسلكيات النازية والفاشية والصهيونية وعنصرياتهم الوحشية؛ وما هذا سوى استمرار لإرث الجرائم الوحشية ضد الإنسانية منذ حروب الإبادة والحروب الدينية القديمة، مرون بالحروب الإمبريالية، وصولاً إلى ما يختلط الآن في أذهان الناس، من جرائم تمارس على وجهات عدة باسم الدين وباسم التجارة به، وبغيره من غايات وأهداف الاستحواذ على السلطة؛ السياسية أو الدينية، وعلى ثروات العالم والهيمنة عليها، لمصلحة أفراد وعصابات ومافيات السلطات الحاكمة؛ في وقت تحولت السلطة إلى غاية نهائية ومألٍ أخير لما ترتجيه نخب سياسية واقتصادية ودينية، وما يجبر بها من سلطوية استبداد عميق، كما من عناصر عنصوية تغلغل فيها ميكروبات الرثالة الناشئة في رعاية الاستبداد السلطوي. ولم يكن من المصادفات أن تقوم النشأة الكولونيالية لإسرائيل، على قواعد معيارية من اصطفاة دينية عنصرية، تعادي الآخر؛ كل آخر حتى ولو كان من الطينة «اليهودية»



افتتاحية اليوم

من يصفق للعقوبات الأمريكية على إيران؟

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمراً تنفيذياً أعاد بموجبه تفعيل سلسلة من العقوبات الصارمة ضد إيران، تنطوي على منع الحكومة الإيرانية من استخدام الدولار الأمريكي في مختلف عقودها التجارية وخاصة تسويق النفط، وحظر التعاملات بالمعادن النفيسة، وتعطيل توريد أو شراء قائمة من المعادن أبرزها الحديد والصلب والألمنيوم، كما تشمل العقوبات إيقاف التعامل بالريال الإيراني أو السندات الحكومية الإيرانية، وفرض قيود على صناعة السيارات والسجاد، وحظر استيراد أو تصدير البرامج التقنية الصناعية ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري، بالإضافة إلى فرض عقوبات ثانوية على الشركات التي تتعامل مع الاقتصاد الإيراني.

كما أذن ترامب بأن إدارته سوف تفرض حزمة ثانية من العقوبات في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، تشمل الشحن البحري وقطاعات السفن والطاقة والنفط، وكذلك التعاملات المالية للمصرف المركزي الإيراني.

وفي أحد تعليقاته على هذا الأمر التنفيذي، غرد ترامب بأن «كل من يتعامل تجارياً مع إيران لن يتعامل تجارياً مع الولايات المتحدة»، وكان يقصد بصفة محددة قرار الاتحاد الأوروبي بتفعيل نظام يحمي الشركات الأوروبية من طائلة العقوبات الأمريكية، ويمكن هذه الشركات من الوفاء بالتزاماتها تجاه العقود المبرمة مع الحكومة الإيرانية قبل سريان مفعول الأمر التنفيذي. ولعل هذه الخطوة



هذا في صف الحلفاء، وأما لدى خصوم من أمثال روسيا والصين فإن العقوبات الأمريكية فرصة ذهبية ليس لتنشيط التعاملات الاستثمارية والصناعية والتجارية المختلفة مع إيران فحسب، ولكن أيضاً لاختراق العقوبات المفروضة أصلاً على موسكو، والمضايقات والرسوم الخائفة التي تعاني منها التجارة الصينية مع الولايات المتحدة، كذلك فإن اقتصادات آسيوية حيوية، في تركيا والهند على سبيل المثال، لن تتوانى عن انتهاز الفرصة إياها فتوطلد صلاتها بالسوق الإيرانية، بالنظر إلى أن حجم الخسائر التي سوف تنجم عن إجراءات واشنطن العقابية بسبب التعامل مع إيران لا يكافئ حجم ما سيجنيه البلدان من مكاسب، إن دولة الاحتلال الإسرائيلي هي جهة التصفيق الأبرز لهذه العقوبات وليس جديراً بهذه السياسات الإحصائية الهزيلة والنتائج المعكوسة.

السياسة الأمريكية الخرقاء... إلى أين؟

من خلالها استمرار ادعائها بالخصوصية مع روسيا، وفي أفضل الأحوال ما عبر عنه الرئيس ترامب في قمة لوسان في موسكو من أن روسيا ليست صديقاً، بل هي منافس شريف، وذلك في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس فلاديمير بوتين، منذ شهر والولايات المتحدة تعلن أنها ستسحب قواتها من سورية في ظل الضغط الروسي الدولي على الإدارة الأميركية، والأهم من ذلك بسبب الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري حتى في المناطق القريبة والمتاخمة لوجود هذه القوات التي هي في القانون الدولي قوات احتلال وغير شرعية، لكن في الوقت نفسه تسعى أمريكا إلى الاستمرار في تبني ودعم ما تبقى من «داعش»، وهو ما جرى في

لاشكي في أن المراقب أو المتابع السياسي يحتاج إلى قدرة إضافية من أجل الإمساك بشكل دقيق وموضوعي بخيوط ومسارات وتوجهات السياسة الأميركية، أي يحتاج إلى ضرورة التفريق بين الكذب والصدق في المواقف الأميركية، وبين الثائوي والأساسي، وبين التكتيكي والاستراتيجي وقبل ذلك وضع اليد بشكل كامل على ما تثيره الولايات المتحدة لبسان رئيسها ترامب من بالونات اختبار حيال الأوضاع ليس في سورية فحسب، بل أيضاً حيال أوضاع المنطقة عموماً.

لا تريد تفاهها أو توافقا مع روسيا حيال قضايا الصراع والنزاع على المستويين الإقليمي والدولي، وبشكل خاص بشأن موقف أميركا من إيران ومن سورية ومن القضية الفلسطينية وما تطرحه من مشروعات تريد



أحمد صوان

صين على الصحافة الإيجابية

لفعل ذلك. أما بالنسبة للمسار الآخر الذي يمر عبر مضيق هرمز... فقد هدت إيران مراراً بإغلافه الأسباب التي تجعل الحوثيين والإيرانيين يهددون بإغلاق المضيقين مختلفاً. ليس من قبيل المصادفة أن إسرائيل، التي تنضف عادة عدم التورط في النزاعات بين الدول العربية أو بين الشيعة والسنة، أعلنت عن استعدادها ليس لمجرد دعم أحد طرفي النزاع، معنواياً أو سياسياً أو مالياً، إنما وإرسال قواتها. حتى وقت قريب، لم يكن أحد يتخيل ذلك.

أما اليوم، فتلعب إسرائيل ذلك على الملأ، ما يعكس تغيرات عميقة في العلاقات العربية الإسرائيلية، يمكن أن يعقبها افراج دبلوماسي، في الحقيقة، إسرائيل تعني ائتلافاً آخر، قد يشكل، إذا جازت إيران على التعدي على حرية الملاحة في المنطقة. من الصعب القول كيف ستطور الأحداث في اليمن وحولها. فاي شرارة، سواء كانت إهانة شخصية ما، أو تصرفاً غير مدروس، يمكنها بسهولة لتفجير الوضع أو إطلاق نوع من التفاعل المتسلسل الذي لا يمكن إيقافه.

رافيل مصطفى

كيف يفكر العدو؟

(كما حالة الألمان الذين طردوا من دول شرق أوروبا، أو حالة اليونانيين الذين تم تهجيرهم من تركيا). اللاجئين الفلسطينيين قعدوا وطنهم، ولا يسمح لهم بالعودة إلى الدولة (إسرائيل) التي قامت على انقاضها، وليس لهم دولة. طالما أنه لا يوجد حل متفق عليه للنزاع الذي أدى إلى فقدان وطنهم، فإن مكانة اللجوء تورث للأشخاص دون صلة مع وضعهم الاقتصادي. الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي اتخذت القرار ١٩٤ بشأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة أو الحصول على تعويضات، حسب رغبتهم، هي التي تمدد كل وضع سنوات تفويض الأونروا.

التصريح الذي يفهم من تمديد تفويض الأمم المتحدة وقرار ١٩٤ الذي لم ينفذ. ومن ناحية عملية أيضاً فإن هذه الدول لا تقف من وراء القرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة ضد المستوطنات، ولم تصمم على تنفيذها. ولكن في شبكة العلاقات الدولية فإن قرارات الأمم المتحدة كانت وما زالت ذخراً فلسطينياً سياسياً.

رافيل مصطفى

هذا هو الذخر الفلسطيني الذي تعادل الولايات المتحدة في أعقاب دوائر يمين. وسط إسرائيلية تصنيفه الآن. هي لن تنجح في تصنيفه بدون هز مكانة الأمم المتحدة أو أن تلمي عليها قواعد سلوك وتصويت أبعده من حق الفيتو في مجلس الأمن. تهديد ترامب بأن الدول التي ستصوت في الأمم المتحدة ضد موقف الولايات المتحدة ستعاقب بتقليص المساعدة الأمريكية لها ما زال قائماً. كلما مر الوقت يتبين أن قرارات ترامب الارتجالية لها خط تفكير وعمل منطقي ومتواصل.

لذلك ليس من الصعب تخيل اللحظة التي ستقترح فيها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عدم تمديد تفويض الأونروا. وستكون هناك دول تخشى التصويت ضد رغبة الولايات المتحدة.

عميره هاس

إسرائيل تدخل الحرب اليمنية

يبدو أن الحرب المستمرة في اليمن منذ العام ٢٠١٤ قد استنفدت الكثير من الموارد البشرية والمادية التي كان المتوقع أن تنقلص بحلول اليوم، لا سيما مع عدم توقع أن يحقق أي من الطرفين انتصاراً ساحقاً في الأفق المنظور. من أيام قليلة، عبرت إسرائيل عن استعدادها للانضمام إلى التحالف الدولي. فقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في كلمته أمام عرض عسكري في حيفا، إن إسرائيل ستشارك في العملية العسكرية لفك الحصار عن مضيق باب المندب. وأضاف: «إذا حاولت إيران إغلاق باب المندب فإني متأكد من أنها ستواجه تحالفاً دولياً مصمماً على عدم السماح بذلك... سيشمل هذا التحالف دولة إسرائيل بقواتها المسلحة».

إلا أن طهران أنها لن تغلق مضيق باب المندب ولم تدع الحوثيين

ترامب ضد وكالة الغوث

كأي إعلان نوابيا لترامب ورجاله، فإن الإعلان عن الحاجة إلى تغيير تفويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، بدأ في البداية وكأنه قرار ارتجالي، بدون دراسة معمقة للموضوع أو مثل بالون اختبار، وبعادة النظر فإن الإعلان يتوافق جيداً مع خطوات أخرى للإدارة الأمريكية التي تضعف وتلغي اتفاقات دولية قائمة: الاتفاق مع إيران، العلاقات مع دول الناتو والاتفاقات التجارية.

والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وتعامل الولايات المتحدة مع الأونروا هناك أيضاً تظهر بصمات إسرائيل. بدأت وكالة الأونروا العمل في ١ أيار ١٩٥٠، وكان تفويضها وقتها، واستهدفت توفير المساعدة عبر وسائل مختلفة للاجئين الفلسطينيين في حين إيجاد «حل عالم» لمشكلتهم. ولأن حلا كهذا لم يتم العثور عليه حتى الآن فإن التفويض يمدد كل بضع سنين عن طريق تصويت في الأمم المتحدة وفقاً للظروف، وأحياناً يشمل التفويض مجموعات سكانية فلسطينية أخرى مثل مهجري ١٩٦٧ أو سكان قطاع غزة الذين هم ليسوا لاجئين ولكنهم تضرروا من الهجمات الإسرائيلية. صلاحية التفويض الحالي تستمر حتى حزيران ٢٠٢٠.

المشكلة في الأونروا من ناحية المطالبين بحلها في إسرائيل والولايات المتحدة ليست في التمويل نفسه ومساعدة المحتاجين، بل في استمرار وجود المنظمة على مدى عشرات السنين الذي هو إنجاز فلسطيني يعبر عن إجماع دولي يقضي بأن تصنيف اللاجئين الفلسطينيين يختلف عن تصنيف اللاجئين الآخرين. اللاجئين الآخرون كانت وما زالت لهم دول، ومبدياً هم يستطيعون أو يمكنهم العودة إليها. عند انتهاء الأزمة التي أوجدت مشكلتهم (مثلاً لاجئو رواندا أو سوريا)، أو الانتقال إليها

رافيل مصطفى